



كلمة

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، السيد آد ملكيرت، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة بغداد، الثلاثاء الموافق للثالث من أيارا مايو 2011

أصحاب السعادة، الضيوف الكرام، سيداتي وسادتي:

نحتفل اليوم باليوم العالمي لحرية الصحافة. وتم تأسيس هذا اليوم منذ حوالي عشرين عاماً على يد مجموعة من الصحفيين في ويندهوك بناميبيا ليصبح يوماً معترفاً به دولياً تُدعى من خلاله كافة الشعوب وحكوماتها للدفاع عن أعلى وأقدس حقوقنا الديمقراطية - ألا وهي حرية الرأي والتعبير - وصونها واحترامها.

اسمحوا لي أن أبدأ أولاً بالإشادة بالإعلام العراقي الذي حقق خلال أقل من عقد من الزمن درجة لم يعهدها من النشاط والتنوع والقدرة على تبوء موقع قيادي في الشرق الأوسط والمنطقة بشكل أوسع. وسمحوا لي كذلك بأن أعرب عن أسى الاحترام والتقدير للإعلاميين الذين فقدوا أرواحهم في سبيل نصرة حقنا الجماعي في أن نعلم وأولئك الذي تعرضوا وما زالوا يتعرضون للمضايقة والترهيب والعنف. إنه لواجب علينا أن نكرم أولئك جميعاً لبسالتهم وأن نقدم لهم الدعم والحماية.

تنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية."

وقد لاحظت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن الحق في حرية الرأي والتعبير أمر جوهري للأداء الفعال للديمقراطية وأن على كافة الدول الالتزام باحترام هذا الحق وإتاحته وصونه. ومن واجب الحكومات كفالة تمتع جميع الأشخاص، وخاصة الصحفيين والإعلاميين ومن يعمل معهم، بحماية فاعلة من كافة أشكال التهديد والترهيب والمضايقة والعنف خلال ممارستهم هذا الحق وخلال أدائهم لعملهم.

لقد تمثّل الفهم التقليدي للحق في نقل المعلومات وتلقيها بامتلاك فرصة التعبير عن الرأي بصراحة وكتابة وطباعة ونشر المرء لوجهات نظره وآرائه علناً دون التعرّض لأي تدخل أو أذى غير مشروعين.

واليوم نحن نشهد تغييراً هائلاً في المشهد الإعلامي، إذ لم تعد وسائل الاتصال تقتصر على وسائل الإعلام التقليدية المتمثلة بالصحافة والإذاعة والتلفزيون، فهناك ما يعرف الآن بـ "وسائل الإعلام الجديدة" التي تشمل الإنترنت وغيرها من أشكال الاتصالات الرقمية كالهواتف النقالة والبريد الإلكتروني والمدونات وشبكات التواصل الاجتماعي. وأصبحت التكنولوجيا المتطورة تمنح جميع الناس من جميع مستويات المجتمع وبشكل متزايد القدرة والفرصة على الاستفادة من المعلومات والأفكار التي تغطي طيفاً كاملاً من الآراء السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية. وأصبح الأشخاص، وحتى أولئك الذين يقطنون في أنأى المناطق، قادرين على الوصول إلى المعلومات ونقلها ليس فقط ضمن نطاق مناطقهم المحلية بل بشكل يتجاوز ذلك على نحو متزايد ليصل كافة أرجاء بلدانهم ومناطقهم والعالم. إن وسائل الإعلام الجديدة تمنح إمكانية نقل المعلومات بشكل فوري وعالمي - ولأول مرة في التاريخ فإنها تمنح كلاً منا إمكانية بث أفكارنا واعتقاداتنا وخبراتنا الشخصية للعالم أجمع.

إن الاتساع السريع لدائرة الفرص المتاحة أمام كافة الناس للوصول إلى المعلومات ونشرها يغيّر وبشكل جذري طريقة مشاركتنا على كافة المستويات والأصعدة في الحوكمة ورسم السياسات. ومن حيث المبدأ يقود ذلك إلى تعزيز الديمقراطية من خلال تحقيق مشاركة أعمق بين الحاكم والمحكوم ومن خلال ضمان تحقيق قدر أكبر من المساءلة لأولئك المشاركين في الحياة العامة ومن يشغلون مناصب رسمية أمام الشعب.

أيها السيدات والسادة،

لقد لمسنا أثر الإعلام الجديد في العديد من دول العالم في الأشهر الأخيرة، لاسيما في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، بما في ذلك العراق. وتقوم الهواتف المحمولة وتزايد إمكانية استخدام شبكة الإنترنت بما فيها من المدونات وموقع تويتر والمنتديات الاجتماعية، بضمن مشاركة أوسع للعراقيين في الشؤون العامة، وبالتالي المساهمة الفاعلة في تطوير وتعزيز الديمقراطية في العراق.

مع ذلك، يفرض التحول السريع في الإعلام مجموعة من التحديات بالإضافة إلى التحديات التقليدية التي تواجهها حرية التعبير عن الرأي. فاستجابة الإطار القانوني والتنظيمي للتغيرات السريعة التي تحدث بطيئة، كما أنه من الضروري ضمان استمرار إمكانية الحصول على المعلومات وتدققها بحرية ودون عوائق، وحماية الأشخاص الذين يمارسون حقهم في الوصول إلى المعلومات، لاسيما الصحفيين والإعلاميين.

لا يزال الجدل دائراً في العالم حول الموازنة بين الحرية المتزايدة التي يوفرها الإعلام الجديد والمسؤوليات والالتزامات التي تصاحبها.

تفرض بعض الدول عوائق جديدة مثل الرقابة ومراقبة الفضاء الإلكتروني والمضايقات من خلال الوسائل الرقمية. إضافة إلى ذلك لا يزال عدد لا بأس به من الدول يلجؤون إلى طرق قديمة كقمع الصحفيين والأشخاص الذي يمارسون حقهم في التعبير عن الرأي من خلال التهديد والترهيب والمضايقة وفي بعض الحالات الاعتداء الجسدي أو القتل. وعلى أية حال، لقد شهدنا في نفس الوقت عبثية مثل هذه الاستجابات القمعية، فكلما حاولت الحكومات وقف تدفق المعلومات وحصول الناس عليها، كلما أصبحت الطرق والوسائل المستخدمة للتصدي لمثل هذه القيود والقمع أكثر عزمًا وبراعة.

وفي الوقت الذي نرحب فيه بالقنوات الجديدة للتعبير عن الرأي يجب ألا ننسى التحديات التي يفرضها الإعلام الجديد على أولئك الذين يتخلفون عن ركب الإبداع التقني في بعض الأحيان أو الفئة التي تعاني من التهميش فيما يتعلق بالتعبير عن آرائها، خاصة الأغلبية الساحقة من النساء أو الأشخاص الذين يعانون من صعوبات أو قيود جسدية كالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأشخاص المنتمين لأقليات أو مجموعات أخرى، والأهم من ذلك، الأشخاص المحرومين من التعليم والأشخاص الذين لا تصلهم خدمات الكهرباء. فمن الضروري الاعتراف بحق كافة الأفراد في مشاركة أفكارهم إضافة إلى حقهم وقدرتهم على الحصول على المعلومات. ويجب تطوير السياسات العامة وتطبيقها حتى تصبح هذه الحقوق حقيقة واقعة.

وكما قلت سابقاً، إن حق التعبير عن الرأي هو أحد حقوق الإنسان العالمية. وتنص المادة 38 من الدستور العراقي على حماية هذا الحق. وحسب القانون العراقي والمعايير الدولية لا يجوز تقييد حرية التعبير عن الرأي إلا لحماية حقوق وسمعة الآخرين بصورة مشروعة ولحفظ النظام والقيم العامة. واستناداً إلى الخطوط العريضة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يجب أن يشمل ذلك مسؤولية التحقيق في ادعاءات الاعتداءات والترهيب أو المضايقة التي تستهدف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم ومحاسبة من تثبت مسؤوليته عن مثل هذه الانتهاكات حسب القانون. وبينما تتطور وترسخ الديمقراطية في العراق، أدعو حكومة العراق إلى ضمان حماية حق العراقيين جميعهم في حرية التعبير عن الرأي - ومحاسبة أي شخص تثبت مسؤوليته عن أي فعل تهديد أو ترهيب يهدف لتقييد الممارسة الشرعية لهذا الحق حسب القانون.

من ناحية أخرى، فمن الجدير بمكان إعادة النظر بمواد القانون الجنائي العراقي التي تضع التشهير في خانة الجرائم الجنائية. وفي الوقت الذي تُعتبر فيه حماية حقوق وسمعة الآخرين من الأسس المشروعة لتقييد حرية الرأي والتعبير، فيجب أن لا تكون مدرجة ضمن القوانين الجنائية إلا فيما ندر بل لا بد أن تقع تحت خانة القانون المدني. وأود أن أؤكد أنه يجب أن لا تتمثل القاعدة الأساسية في تقييد حرية الرأي والتعبير بل أن تقتصر تلك القيود على استثناءات محددة بوضوح.

وعلاوة على ذلك، أود أن أحث مجلس النواب على دعم وضع قانون الحصول على المعلومات على نحو يتواءم مع المعايير الدولية، كخطوة هامة في سبيل مكافحة الفساد وهو مطلب من المطالب الأساسية للمواطنين العراقيين.

ولا بد أن أشدد على أن الاضطلاع بدور حماية حرية الرأي لا يقتصر على الحكومة فحسب، بل يقع أيضاً على عاتق كافة أبناء الشعب العراقي لضمان احترام وحماية حقهم. فبدون استعداد الأفراد العاديين لممارسة حقوقهم، وحماية هذا الحق عندما يمارسه الآخرون، حتى عندما يخالفونهم في الرأي، لا يمكن للديمقراطية الحق أن تزدهر؛ فحرية التعبير عن الرأي هي مبدأ من المبادئ الأساسية للديمقراطية.

و أود أن أتقدم بجزيل شكري لمنظمي هذا الحفل الذي تقام فعالياته اليوم وأهنئهم عليه إذ لا يمكن الانتقاص من أهمية الدور الذي تلعبه حرية الرأي والتعبير في تنمية الديمقراطية العراقية عبر ضمان المشاركة التامة لكافة أبناء الشعب العراقي في تبادل المعلومات والأفكار وتلقيها وإيصالها.

في عام 2009، مُنحت جائزة اليونسكو لليوم العالمي لحرية الصحافة للصحفي لاساندا ويكريماتونج وهو محرر في صحيفة "سانداي ليدر" التي تصدر في سريلانكا والذي كان قد قضى نحبه بعد أيام قليلة من كتابته لمقالة افتتاحية في صحيفته تحت عنوان "نداء للضمائر الحية". وتمت طباعة تلك المقالة عقب بضعة أيام من وفاته وكان قد تحدث فيها عن حتمية اغتياله ملقياً الضوء على دور الإعلام المستقل في بضعة سطور، حيث قال: "إن الإعلام الحر لهو مرآة ترى فيها الشعوب أنفسها دون تجميل. فأنتم تعلمون من خلالنا أوضاع دولكم، وكيف يديرها الأشخاص الذين انتخبتموهم لمنح أبنائكم مستقبلاً أفضل. في بعض الأحيان تكون الصورة في المرآة غير مسرّة للناظرين، ولكن في الوقت الذي قد تتلمون وتتذمرون فيه وأنتم جالسون في مقاعدكم، يقوم الصحفيون الذين يحملون لكم تلك المرآة علناً بعملهم هذا وهم يعرضون أنفسهم لأخطار جمة. هذا هو نداؤنا، ونحن لن نتهرب منه."

شكراً.
